

حملة لبنانية للخروج من أنقاض الانفجار بإعلام يحاسب السلطة ويسأل

مبادرة دعم الإعلام تستجيب إلى الاحتياجات الطارئة للصحافيين



شاركت منظمات وهيئات دولية معنية بحرية الصحافة في مبادرة أطلقتها "مؤسسة سمير قصير" الإعلامية لدعم الصحافيين والمؤسسات الإخبارية المتضررة من انفجار مرفأ بيروت، لكن الهدف الأساسي للمبادرة، تأسيس قطاع إعلامي أقوى للمستقبل ورفض العودة إلى ممارسات صحافية كانت سائدة قبل الرابع من أغسطس.

بيروت - بدأ الصحافيون والإعلاميون في لبنان الاستفاقة من صدمة انفجار مرفأ بيروت، والعمل لإعادة ترميم الأضرار التي طالت القطاع على الصعيد المادي والمعنوي، حيث أصدرت "النهار" مديداً خاصاً حورت فيه اسمها وشعارها إلى "انفجار"، كدعوة للوعي بحجم الكارثة، في حين أطلقت "مؤسسة سمير قصير" مبادرة دعم الإعلام للاستجابة بسرعة إلى الاحتياجات الطارئة، وبشكل خاص "تأسيس قطاع إعلامي أقوى للمستقبل".

ومبادرة دعم الإعلام في لبنان تستهدف كل المعنيين بقطاع الإعلام من شركات وجهات رسمية ومنظمات وهيئات حقوقية ودولية، وأيضاً الجمهور، لبذل كل جهد ممكن من أجل استعادة نشاط الصحافيين والمؤسسات الإخبارية في لبنان، ممن تضرروا في حادث انفجار مرفأ بيروت قبل نحو أسبوعين.

وقال جاد شحرور المسؤول الإعلامي لمؤسسة سمير قصير، في تغريدة على حسابه في تويتر "مبادرة دعم الإعلام، إثر جريمة انفجار مرفأ بيروت، تهدف إلى تأسيس إعلام أقوى، وأكثر شفافية، إعلام يضع المعلومة بين أيدي الناس، إعلام يستطيع أن يحاسب السلطة ويسأل".

وتفاعل إعلاميون ونشطاء مع المبادرة على مواقع التواصل الاجتماعي، وأشاروا إلى أن الصحافيين في لبنان يعانون من أزمتهم تشعبية وأوضاع مهنية صعبة حتى قبل حدوث الانفجار، لذلك كان وقع الكارثة كبيراً عليهم، في ظل عدم وجود تأمين صحي واجتماعي.



جاد شحرور

المبادرة تهدف إلى تأسيس إعلام أقوى، وأكثر شفافية

وتستجيب "مبادرة دعم الإعلام" إلى الاحتياجات الطارئة، وبشكل خاص "تأسيس قطاع إعلامي أقوى للمستقبل".

وتغطي المبادرة ستة محاور هي الدعم الطبي للصحافيين المصابين، بما في ذلك، العلاج المستمر كالعلاج الفيزيائي والأدوية والمعدات الطبية، خصوصاً لمن لا يتمتع بالتغطية الصحية الملائمة. والمعدات الصحافية،

ضغوط على أبل لتقليص عمولتها من تطبيقات الصحف

سان فرانسيسكو - انضمت شركة أبل إلى شركات التكنولوجيا التي تواجه ضغوطاً متزايدة لدعم قطاع الصحافة والإعلام في أزمته الحادة المتفاقمة جراء دعايات فايرس كورونا، حيث تطالب شركات الصحافة الموجودة على "أبل ستور" بتقليص العمولة التي تنقاضيها من التطبيقات الإعلامية المتاحة للتحميل عبر متجرها الإلكتروني.

ووجهت منظمة "دي سي أن" المهيئة التي تحتل عدة وسائل إعلام أمريكية رسالة إلكترونية الخميس إلى رئيس أبل تيم كوك تطالبه فيها بتحسين شروط التعامل مع أعضائها. ويُتعرض بمتطوري التطبيقات أن يدفعوا لتأجير التحميل الإلكتروني، أبرزها "أبل ستور" و"غوغل بلاي ستور"، عمولة نسبتها 30 في المئة من

بما في ذلك أجهزة الكمبيوتر والتصوير والبيث والإرسال المتضررة. ويذهب هذا الدعم بالأولوية للصحافيين المستقلين الذين يعملون لحسابهم الخاص، وفي حالات تدرس كل منها على حدة، للمؤسسات الإعلامية. وأوضح بيان مؤسسة سمير قصير

الذي نشرته على موقعها الإلكتروني، أن المبادرة تشمل أيضاً ترميم المقرات الصحافية التي تضررت من الانفجار، والدعم النفسي، والدعم الاقتصادي بغرض تأمين حياة كريمة للصحافيين تسمح لهم بالاستمرار في عملهم، بالإضافة إلى العمل الاستقصائي، لأن "علينا رفض العودة إلى بعض الممارسات الصحافية التي كانت سائدة قبل الرابع من أغسطس، كمحاباة السلطة، وغياب ثقافة التدقيق بالعلوم والمعطيات. ولتتزم اليوم

بدفع الإعلام نحو الدور الذي يحذر به لعبه في مواجهة الفساد، منطلقين من إيماننا بأن الصحافة الحرة تنقذ الأرواح".

وقالت المؤسسة المعنية بحرية التعبير وحرية الإعلام في لبنان ودول المنطقة، إنه "منذ تفجير مرفأ بيروت واللبنانيون يودعون ضحاياهم ويلملسون جراحهم ويعيدون بناء ما تهدم، لكنهم أيضاً يسعون إلى إبرك ما حصل فعلاً. فيما كان لبنان معروفًا بقدرة على النهوض، بات اللبنانيون اليوم يرفضون فكرة تخطي المشاكل

ربحاً تنفجر من جديد، بعد حين. الصرخة من أجل التغيير أضحت بغاية القوة".

وأضاف البيان أن الانفجار أظهر كل مكامن الخلل في نظام الحكم اللبناني: الفساد، غياب الشفافية، ضعف قدرة المواطن على التأثير وتقاذف المسؤوليات. إلا أن ردة الفعل الشعبية والدعم الدولي أرسل رسالة مدوية مفادها أنه لا يمكن للبنان العودة إلى ما قبل الرابع من أغسطس. توجه هذه الرسالة إلى المؤسسات الرسمية أولاً، لكنها تعني أيضاً دور الإعلام والمجتمع المدني وعملهم.

ولا تسعى المؤسسة من صياغة المبادرة بهذا الشكل إلى قطاع إعلامي منغمس في السياسة، بل إلى "بيئة إعلامية مؤهلة لمساءلة من في السلطة، تطرح الأسئلة المصليّة، تطوّر قدراتها الاستقصائية، وتعكس حاجات المواطنين، وصحافيين قادرين على مواجهة الضغط والترهيب السياسي من خلال عمل مشترك، منظم وفعال".

وركزت المبادرة على قضية مساءلة السلطة، لأن الإعلام اللبناني يتبع بغالبية إلى أحزاب وقوى سياسية تشكل النظام القائم على المحاصصة، وفي حين تنتقد هذه المنابر السلطة وأحزابها إلا أن كل منها تستثني التيسار الذي تنتمي إليه وتنطق باسمه، وبالنتيجة تفقد للموضوعية والمصداقية.

دعوة إلى الوعي

وتضم المبادرة مجموعة من الشركاء المحليين والدوليين الذين تم التواصل معهم "لحشد القوى الهادفة إلى تعافي القطاع الإعلامي وإعادة بنائه على أسس جديدة". ولا يقتصر الدعم على المدى القصير، "بل يجب أن يؤسس لإعلام أقوى، أكثر شفافية، يستطيع بدوره أن يساهم في التغيير الذي يحتاجه لبنان". وتشمل قائمة الشركاء الداعمين للمبادرة "صندوق سيفريد راويزغ" و"الصندوق الوطني للديمقراطية" و"فري برس إنليميتد" ومنظمة الأمان لحماية الصحافيين" و"مراسلون بلا حدود" و"المنتدى العالمي لتطوّر الإعلام" و"منظمة دعم الإعلام الدولي" و"مؤسسة فريديش ناومان" و"الوكالة الفرنسية لتطوير الإعلام" ومنظمة الأمم المتحدة للثقافة والفنون "يونيسكو".

ودعت صحيفة النهار اللبنانيين، في عددها الذي عنونته بـ"انفجار"، إلى الوعي بهول الكارثة وأسباب الانفجار ومسبباته وتجلياته في حياتهم اليومية والارتدادات السلبية التي تصيب المواطنين، لأن الوعي والإدانة والرفض هي المنطق الحقيقي لتغيير الواقع. إنه إقرار وإعلان بأن السلطة الحاكمة تسببت بكل الويلات عبر فسادها وإفسادها، وتدخلها في القضاء، وقمعها الحريات، وتدمير البنى التحتية، وتخريب البيئة، وعدم الضي بالحياد والتحييد، وإفكار الناس، ودفع الشباب إلى الهجرة، بل تهجيرهم.

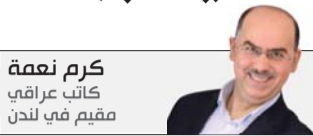
ضغوط على أبل لتقليص عمولتها من تطبيقات الصحف

لأبل تؤثر بقوة في قدرة الأعضاء على الاستثمار في المعلومات الموثوق بها والترفيه عالي الجودة". وقد حاولت شركة "إيبك غايمز" المطورة للعبة "فورتنيت" الشهيرة، الأسبوع الماضي، إقامة نظام دفع بديل للتفاف على ذلك المستخدم من أبل. وسارعت أبل وغوغل إلى سحب اللعبة من متجرهما الإلكترونيين، ما دفع

لأبل لتؤثر بقوة في قدرة الأعضاء على الاستثمار في المعلومات الموثوق بها والترفيه عالي الجودة". وقد حاولت شركة "إيبك غايمز" المطورة للعبة "فورتنيت" الشهيرة، الأسبوع الماضي، إقامة نظام دفع بديل للتفاف على ذلك المستخدم من أبل. وسارعت أبل وغوغل إلى سحب اللعبة من متجرهما الإلكترونيين، ما دفع

منظمة «دي سي أن» المهنية التي تمثل وسائل إعلام أميركية عدة، تطالب «أبل» بتحسين شروط التعامل مع أعضائها

ماذا لو انفار معبد فيسبوك على رؤوسنا!



كرم نعمة
كاتب عراقي
مقيم في لندن

يشبه الطريقة التي يتعامل بها المنظمون مع البنوك وشركات التأمين أو المؤسسات المالية الأخرى التي تعتبر "أكبر من أن تفشل" والتي قد يتسبب انهيارها في أزمة مالية كبرى، يرحب ناتانيال غيشر مدير

التسويات حول أمن الفضاء الإلكتروني لدى فيسبوك، بالتقنيات الفعالة وبالتعاون القائم بين شبكات التواصل الاجتماعي والوكالات الحكومية للسماح برصد العمليات الضارة في وقت مبكر أكثر.

لكن لمكافحة هذه التوغلات، لا يكفي إقتالها فحسب "بل ينبغي أيضاً ضمان حصول الناس على معلومات موثوقة وحقيقية خلال الأحداث الرئيسية" مثل الاستحقاقات الرئاسية أو الجوائح على ما أوضح غيشر.

مهمة فيسبوك المعلنة هي جعل العالم متصلاً مع بعضه وأكثر انفتاحاً، لكن مثل هذا العنوان الفضفاض يمارس بالفعل ضغوطاً كبيرة على طبيعة حياة الإنسان المعاصر وعلى المؤسسات الكبرى، إنه يعيد تشكيل العلاقة الاجتماعية التي كانت سائدة في يوم ما بين البشر مثلما يعيد ربط علاقاتنا مع الحكومات والمؤسسات الخدمية.

لذلك أصبحت شركة فيسبوك بنظر دول العالم أكثر من "دولة مارقة" فلم تصرف مثلاً قبل أشهر كدولة محترمة مع طلب لجنة بريطانية حكومية تحقق في تأثير محتواه على الديمقراطية إلا بشكل متأخر لا يبدو عليه الاهتمام، الأمر الذي دفع صحيفة الغارديان إلى وصف الشركة بـ"قوة متعجرفة" فيما وصف داميان كولينز رئيس لجنة الإنترنت والثقافة والإعلام والرياضة في مجلس العموم البريطاني، مارك زوكربيرغ بالشخص غير المسؤول الذي يجلس على رأس واحدة من أكبر الشركات في العالم، جون نوتون مؤلف كتاب "من غونديرخ إلى زوكربيرغ، ما تحتاج معرفته حقاً عن الإنترنت" يرى أن فيسبوك أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أنها خرجت عن إطار السيطرة على نطاق عالمي.

ويطالب نوتون المتخصص في التكنولوجيا الرقمية بإعادة النظر في تنظيم عمل الشركات، لأن ما حدث في فيسبوك أيقظ العالم لفرض إجراءات "صارمة وموجعة". واقترح نوتون الباحث الأيرلندي وأستاذ التكنولوجيا في الجامعة المفتوحة إلزام الشركات التكنولوجية "بالغارقة في الظلام" بوضع شروط وقوانين تنظم مشاركة معلومات المستخدمين.

ويمكن لنا أن نأخذ ذلك على محمل الجد بالفعل مجرد أن نعرف، أن بإضافة مستخدمٍ إستغرام واتساب ومانسجر، سنحصل على رقم مهول فعلاً لإمبراطورية فيسبوك الذي يمتلك تلك المنصات، هناك 3.14 مليار مستخدم نشط، أي أقل من نصف سكان العالم! إلا يمثل ذلك كارثة مجرد وضع احتمال فكرة الانفجار!

ونظراً لكل ما يفعله المستخدم على فيسبوك يتم تسجيله ويصبح جزءاً من أرشيف بيانات الشركة، لذلك وجدت الدراسة الجديدة أن انهيار النظام الأساسي يعني فقداننا للتحكم في هذه البيانات الشخصية.

يقول أومان "تفشل الشركات بشكل منتظم وتخفي، لكنها تأخذ معها بيانات الزبائن والمستخدمين التي لا تحظى إلا بقدر محدود من الحماية والاهتمام بموجب القانون الحالي". وتلك مشكلة أيضاً لعائلات الأشخاص الذين لقوا حتفهم ولكن لا تزال لديهم حسابات على فيسبوك، إذ ينص بروتوكول الموقع على أنه "لا توجد حماية لبيانات المستخدمين المتوفين في حالة الإسهار".

ويقترح معدو الدراسة بجامعة أكسفورد تطوير إطار تنظيمي لفيسبوك

يمكننا أن نضع كلمة فيسبوك بدلا من التاريخ الذي كان بمثابة كابوس بالنسبة لجيمس جويس وهو يحاول التخلص منه، بمجرد التفكير بانهار إمبراطورية فيسبوك، لكن هل يفكر العالم السياسي والاقتصادي حقاً -دعك من ملياري مستخدم- بالفكرة المهولة لانهار فيسبوك؟ ثمة من يرى أن قبضة فيسبوك الممتدة على أرجاء الأرض تجعلها أكبر من أن تنهار، مع ذلك يرى باحثون في دراسة مفاجئة أن شركة فيسبوك أصبحت قوية لدرجة أن انهيارها ستكون له "عواقب اجتماعية واقتصادية كارثية".

فيسبوك التي ساهم في تأسيسها مارك زوكربيرغ عام 2004، أكبر بكثير من شركة وسائط اجتماعية، أنها تصنع حياة العالم، بما فيها حياة البنوك والحكومات. لذلك تجادل دراسة جديدة أجراها فريق في معهد الإنترنت بجامعة أكسفورد بأن إدارة فيسبوك لم تضع خططا كافية لما سيحدث إذا تعرضت المنصة، التي تضم 2.7 مليار مستخدم إلى الانهيار.

أن تكون إمبراطورا على ملياري مستخدم، يعني أنت تتقصد منصبا سياسيا خطيرا، لم يحظ به ونستون تشرشل في زمنه. اليوم تعترف شركة فيسبوك أنها دولة عليها أن تدير اللعبة السياسية كما ينبغي، لكن الشاب مارك زوكربيرغ لا يمتلك مؤهلات الحكمة الرشيدة، لذلك استعان قبل عامين بنك كلينغ نائب رئيس الحكومة البريطانية ما بين عامي 2010 و2015 إبان تحالف حزبي المحافظين والليبراليين الديمقراطيين، ليكون وزير خارجية فيسبوك.

يرى توم نولز المراسل التكنولوجي في صحيفة التايمز البريطانية، أن فيسبوك أصبحت أكبر شركة وسائط في العالم، ومن الضرورة بمكان للعديد من المجتمعات وضع إطار عمل خاص بها إذا تم طيها أو انهيارها أو تصفيتها، على غرار النضوية الخاصة بالبنوك والبنية التحتية الحيوية والمرافق الحكومية عند إفلاسها.

وقال كارل أومان معد الدراسة في معهد الإنترنت بجامعة أكسفورد "قد يبدو الزوال المحتمل لفيسبوك غير متوقع إلى حد كبير، لكن يجب أخذ الآثار المترتبة على ذلك على محمل الجد".

ويمكن لنا أن نأخذ ذلك على محمل الجد بالفعل مجرد أن نعرف، أن بإضافة مستخدمٍ إستغرام واتساب ومانسجر، سنحصل على رقم مهول فعلاً لإمبراطورية فيسبوك الذي يمتلك تلك المنصات، هناك 3.14 مليار مستخدم نشط، أي أقل من نصف سكان العالم! إلا يمثل ذلك كارثة مجرد وضع احتمال فكرة الانفجار!

ونظراً لكل ما يفعله المستخدم على فيسبوك يتم تسجيله ويصبح جزءاً من أرشيف بيانات الشركة، لذلك وجدت الدراسة الجديدة أن انهيار النظام الأساسي يعني فقداننا للتحكم في هذه البيانات الشخصية.

يقول أومان "تفشل الشركات بشكل منتظم وتخفي، لكنها تأخذ معها بيانات الزبائن والمستخدمين التي لا تحظى إلا بقدر محدود من الحماية والاهتمام بموجب القانون الحالي". وتلك مشكلة أيضاً لعائلات الأشخاص الذين لقوا حتفهم ولكن لا تزال لديهم حسابات على فيسبوك، إذ ينص بروتوكول الموقع على أنه "لا توجد حماية لبيانات المستخدمين المتوفين في حالة الإسهار".

ويقترح معدو الدراسة بجامعة أكسفورد تطوير إطار تنظيمي لفيسبوك



فيسبوك
رؤوسنا!